

## فلسطين ٢٠١٦: فعل مقاوم يسعى لاستعادة إطار الصراع التحرري

**يَعْبُرُ** الفلسطينيون إلى العام الجديد في ظل حالة اشتباك يومي مع الاحتلال، تحفزها ديناميكية تصعيد ميداني في سياق الموجة الانتفاضية المتواصلة للشهر الثالث. وعلى الرغم من تباين التقديرات بشأن تأثير هذه الموجة في سيناريوهات الصراع خلال العام المقبل على الأقل، فإن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، يتفقون على نقطتين: الأولى، أن القول الفصل بات للميدان؛ الثانية، أن سيناريو بقاء الوضع على حاله سقط. ولأن اللاعبين في الميدان كثر، فإن عدة عوامل ستحكم على السيناريو المرجح، فمن جهة أولى، من حيث طبيعة وأشكال ومنسوب الموجة الانتفاضية، ثم مستوى التصعيد الإسرائيلي من جهة ثانية، والخطوات التي سيقدم عليها الجانب الفلسطيني، على مستوى منظمة التحرير والسلطة والفصائل من جهة ثالثة. لكن الثابت في ذلك كله، أن مرحلة جديدة بدأت، يستحيل معها العودة إلى ما قبل اندلاع الموجة الانتفاضية في مطلع تشرين الأول / أكتوبر الماضي.

### سوء تقدير إسرائيلي

يشير الجدل الإسرائيلي المتواصل خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى سوء تقدير استراتيجي بشأن اتجاه التطورات الميدانية، ترتب عليه تداعي السياسة التي اتبعت خلال الفترة الماضية للتحكم في معادلة تحافظ على منسوب من "الهدوء" الفلسطيني يسمح باستمرار الوضع القائم وفق الفهم الإسرائيلي له، أي تحت عنوان الاستمرار في تعميق الاحتلال والاستيطان والتهويد، بما يقضي نهائياً على أي فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

وهنا يكمن مأزق السياسة الإسرائيلية لناحية كيفية التعامل مع الحالة الشعبية الفلسطينية من دون فقدان السيطرة على الميدان بطريقة تمسّ بالمقومات اللازمة لتحقيق أهداف الائتلاف اليميني الحاكم. وفي المقابل، فإن جزءاً مهماً من تأثيرات ونتائج فاعليات الموجة الانتفاضية بات يمس منظومات السيطرة التي حاولت حكومة بنيامين نتنياهو ترسيخها في تعاملها مع كل من المناطق الفلسطينية، وذلك وفق خصائصها وطبيعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها، سواء في القدس، أو الخليل المقسمة إلى شطرين، أو مجمل المناطق المصنفة "ج"، أو حتى فيما يتعلق باستمرار عملية سحب مزيد من صلاحيات السلطة الفلسطينية في مناطق "أ" و"ب"، وتقليصها إلى مستوى القيام بدور الوكيل الإداري والاقتصادي والأمني لسلطة الاحتلال ذاتها.

وتنشغل حكومة نتنياهو والمستويات الأمنية والعسكرية بفحص عدد من السيناريوهات بشأن فقدان السيطرة في الضفة الغربية، في ظل أصوات من داخل الحكومة تدعو إلى الذهاب بعيداً في إجراءات العقاب الجماعي، بل إلى ضمّ المناطق المصنفة "ج"، والاستعداد لسيناريو انهيار السلطة. وفي هذا السياق، عقد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر في ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر الفأنت جليستين مطولتين لبحث كيفية مواجهة سيناريو انهيار السلطة، من دون التوصل إلى نتائج محددة، بسبب وجود خلافات بين الوزراء والمستوى الأمني والعسكري، إذ أبدى جهاز "الشاباك"، وكذلك جيش الاحتلال، تخوفاً كبيراً من انهيار السلطة، وما سيتبع ذلك من مخاطر أمنية على إسرائيل، بينما يرى بعض الوزراء أن انهيار السلطة يخدم مصالح إسرائيل، ويرفض أي مقترح يساعد على بقاء السلطة وعدم انهيارها، ومن ضمن ذلك ما تردد عن توصيات بتزويد السلطة بعربات مصفحة وأسلحة وذخائر (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٧/١١/٢٠١٥).

### خطوات أحادية .. مشروطة بالهدوء!

جاء البحث في سيناريو انهيار السلطة، في أعقاب لقاء نتنياهو بالرئيس الأميركي باراك أوباما في واشنطن في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر الفأنت، وبعد يوم واحد من لقائه وزير الخارجية الأميركي جون كيري في إطار جهود وُصفت بالفاشلة لوقف تصعيد الموجة الانتفاضية وإنهاءها، وفي ظل حديث عن خطوات أحادية الجانب يعتزم نتنياهو تنفيذها في غياب فرص التوصل إلى حل سياسي عبر التفاوض مع الجانب الفلسطيني.

وبحسب معلومات نشرتها وسائل الإعلام، فإن جوهر رؤية نتنياهو يقوم على تنفيذ عملية إعادة انتشار لقوات الاحتلال في بعض مناطق الضفة الغربية، في مقابل تعزيز وجودها في مناطق واسعة أخرى وفق خريطة الاستيطان في الكتل الكبيرة، وذلك مع الإبقاء على الوجود الإسرائيلي في غور الأردن تحت مسميات الحاجات الأمنية الإسرائيلية. كما أن نتنياهو لا يرى حلاً ممكناً لمسألتي القدس المحتلة والسيادة على المسجد الأقصى، إلا أن يبقى المسجد الأقصى تحت السيادة الإسرائيلية، مثلما أكد خلال محاضرة له في الولايات المتحدة، معتبراً أن "خطوة إسرائيلية من جانب واحد، يجب أن تستوفي الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، وأن تكون جزءاً من تفاهات دولية واسعة" (موقع "فلسطين اليوم"، ١٢/١١/٢٠١٥).

وبعد يومين من جلستَي المجلس الوزاري المصغر لبحث سيناريو انهيار السلطة، ذكر تقرير نشرته صحيفة "ماكور ريشون" اليمينية المقربة من نتنياهو، أن "الإدارة المدنية" للاحتلال الإسرائيلي، وبإيعاز من نتنياهو، بلورت خطة تقضي بتسليم السلطة ٤٠,٠٠٠ دونم في المنطقة المصنفة "ج"، أي ما يعادل ١,٦٪ من مساحة هذه المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيلية كاملة، وذلك في مقابل تهدئة الوضع الأمني، وإنهاء الهبة الشعبية الفلسطينية، والاعتراف الأميركي بحق إسرائيل في البناء في الكتل الاستيطانية، علماً بأن تقارير إسرائيلية تحدثت عن أن كيري بلغ نتنياهو أن الولايات المتحدة لن تعترف بذلك.

لكن الصحيفة نفسها، نقلت عن مصادر سياسية إسرائيلية قولها إن هذه الخطة لن تنفذ حالياً، لأن لقاء نتنياهو بكيري لم يؤدِّ إلى بدء محادثات مع الجانب الفلسطيني، وإن نتنياهو وافق على تنازلات، لكنه يصر على أن تنفيذها مشروط بفترة هدوء طويلة، كما أن كيري رفض الاعتراف

بحق إسرائيل بالبناء في الكتل الاستيطانية. ولذلك، شددت المصادر السياسية على أن خطة كهذه لم تعد مدرجة حالياً في الأجندة السياسية الإسرائيلية (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٧/١١/٢٠١٥).

وسحب هذه الخطة من التداول المعلن، ولو إلى حين، لا يلغي حقيقة مضيّ نتنهاهو في محاولة فرض رؤيته على أرض الواقع، عبر سلسلة من الإجراءات المتزامنة مع تصعيد محاولات قمع الموجة الانتفاضية ومنع انتقالها إلى مستوى انتفاضة شعبية شاملة، وبينها إعلان مزيد من المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية، ولا سيما في مدينة القدس ومحيطها، وحديث نتنهاهو عن خطط لسحب هوية "المواطنة" أو مكانة "المقيمين" من أهالي مناطق واسعة ذات كثافة سكانية فلسطينية في القدس، مثل كفر عقب ومخيم شعفاط، عبر محاولة إقناع شركائه في الحكومة بإدخال تعديلات قانونية في الكنيست لتغيير مكانة مثل هذه المناطق التي جرى ضمها إلى منطقة نفوذ بلدية الاحتلال، فضلاً عن استمرار محاولات خلق أمر واقع يكرس السيادة على حرم المسجد الأقصى المبارك على الرغم من التفاهات المبرمة مع الأردن بهذا الشأن برعاية أميركية، علاوة على إعادة إدراج قانون "يهودية الدولة" في الأجندة السياسية.

### "نظرية آيزنكوت"

عبر قائد الفيلق الشمالي في الجيش الإسرائيلي، غيرشون هكوهن، عن السياسة الرامية إلى توظيف التوحش في ارتكاب جرائم الإعدامات الميدانية ومختلف أشكال قمع الفلسطينيين بما يخدم تعميق الاحتلال والاستيطان، بقوله: "إن الوقت مناسب حالياً لفرض وقائع على الأرض تطرد فكرة الدولة الفلسطينية من أذهان الفلسطينيين، وذلك بموازاة العمليات التي يقوم بها الجيش على الأرض، والقيام بخطوات استباقية ذات طابع إستراتيجي تعيد تغيير وجه مناطق الضفة الغربية" (وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، ٤/١٢/٢٠١٥).

وجاءت تصريحات هكوهن في سياق تقرير عسكري نشره موقع صحيفة "معاريف" العبري، عن نظرية قائد هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال غادي آيزنكوت، والتي تتحدث عن طريقة تعامله مع الموجة الانتفاضية، والمكونة من عدة زوايا، أبرزها خلق حالة من التمايز والمفاضلة بين المناطق الفلسطينية لتفضيل نموذج على غيره عملاً بمبدأ "فرّق تسد".

وبين التقرير أن آيزنكوت يطبق النظرية نفسها، التي عمل بموجبها في إبان شغله منصب قائد الجيش في الضفة الغربية في المرحلة التي أعقبت اجتياح الضفة في سنة ٢٠٠٢، وذلك حين انتهج سياسة خلق نموذج معاقبة مناطق بأسرها بسبب العمليات، وتحسين أوضاع مناطق أخرى "كمكافأة على هدوئها". وشرح مصدر أمني جوهر "نظرية آيزنكوت"، قائلاً إنها تقوم على العقاب الانتقائي في كل منطقة على حدة، وبأسلوب مختلف. ففي حال ساد الهدوء الخليل، ووقعت عمليات في شمال الضفة، فإن الجيش يخلق أنموذجين مختلفين عبر إيجاد تسهيلات في المناطق الهادئة على حساب تلك المنتفضة، وإرسال رسالة إلى المناطق المشتعلة بأن العمليات تضرّها. أمّا فيما يتعلق بالمطالب الإسرائيلية بشأن إغلاق بعض الطرق أمام الفلسطينيين، فقال إن خطوة كهذه ستساهم في زيادة العمليات، وجعل الأهداف أكثر وضوحاً أمام المنفذين عندما يعلمون أن الطرق معدة لليهود فقط!

وبحسب التقرير، يعمل آيزنكوت على "معاقبة منفعدي العمليات في مناطق تركز العمليات عبر

هدم بيوتهم، وهو ذات الخيار الذي يفعله اليوم، ولكن هكذا خيار سيفقد بريقه مع مرور الوقت. ويرى الجيش أن الهدم سيكون أكثر فاعلية حال تنفيذه بعد العملية بوقت قصير، وكذلك عبر القيام بهدم كامل وليس الاكتفاء بهدم جزئي" (المصدر نفسه).

## حصار الخسائر

من الواضح أنه حتى الآن، فشلت "نظرية أيزنكوت" في إخماد الموجة الانتفاضية على الرغم من الخسائر الفادحة في صفوف الفلسطينيين، وخصوصاً الخسائر البشرية الكبيرة جراء عمليات الإعدام الميداني لمجرد الاشتباه، أو بتلفيق اتهامات بمحاولة تنفيذ عملية طعن في العديد من الحالات، فضلاً عن إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين. وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية، وصل عدد الشهداء منذ مطلع تشرين الأول / أكتوبر الماضي حتى ٥ كانون الأول / ديسمبر، إلى ١١٦ شهيداً، بينهم ٢٥ طفلاً وطفلة و٥ سيدات. وبين الشهداء ٤٧ شهيداً لا يزال الاحتلال يحتجز جثامينهم. كما تجاوزت حصيلة المصابين ١٣,٥٠٠ مصاب، بينهم أكثر من ٤٨٠٠ مواطن أصيبوا بالرصاص الحي، علاوة على إصابات أخرى بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والكسور جراء الضرب المبرح، والحروق.

أما بالنسبة إلى حصاد الخسائر الإسرائيلية، فقد أعلنت مصادر طبية إسرائيلية أنه حتى تاريخ ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، قُتل ٢١ إسرائيلياً، وأصيب أكثر من ٢٣٠ بجروح متعددة، وذلك جراء العمليات التي نفذها فلسطينيون في الضفة الغربية وأراضي ٤٨. وأورد تقرير لجهاز "الشاباك" أن حصيلة العمليات التي نفذها الفلسطينيون خلال الشهر الأول للموجة الانتفاضية (تشرين الأول / أكتوبر) بلغت ٦٠٩ عمليات أسفرت عن مقتل ١٢ إسرائيلياً، وإصابة ٨٠ شخصاً بإصابات متنوعة (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٥/١١/١١).

وعلى الصعيد الاقتصادي، حذّر مدير وزارة المالية الإسرائيلية السابق البروفسور آفي بن باست، من أن إسرائيل تواجه "خطر ضرر اقتصادي كبير". وقال إن آثار الموجة الانتفاضية والعمليات التي تواكبها أخطر من الآثار الاقتصادية للانتفاضة الثانية، "ويعود ذلك لكون الأحداث الحالية تأتي في الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد الإسرائيلي تباطؤاً في النمو، وتعاني الاستثمارات من انخفاض حاد". وأضاف أن "الموجة الحالية من زعزعة الأمن سوف توقف استعداد المستثمرين لعمل مشاريع، مما يلحق ضرراً بالاقتصاد لسنوات طويلة"، مشيراً إلى أنه جراء الانتفاضة الثانية انخفضت نسبة الاستثمارات في الأراضي المحتلة بنسبة ١٧٪، الأمر الذي أدى إلى ضرر اقتصادي ضخم. وعلى الرغم من أن الانتفاضة الثانية جرت على نطاق أوسع، فإن دولة الاحتلال اليوم، وبحسب بن باست، "تواجه خطراً اقتصادياً أكبر"، فمنذ سنة ٢٠١٤ هناك انخفاض بنسبة ٤,٥٪ في الاستثمارات، وفي الربعين الأول والثاني من سنة ٢٠١٥ سُجل أيضاً انخفاض بنسبة ٨٪ و٣,٣٪ على التوالي، ولذا فإن الانتفاضة الحالية "قاتلة للاستثمارات".

كما نقلت وسائل الإعلام عن صحيفة "ماكور ريشون" العبرية أن خسائر الشهر الأول من الموجة الانتفاضية بلغت خمسة مليارات شيكل من الدخل القومي العام، ومعظمه في قطاع السياحة الذي تلقى ضربة قاسية في القدس المحتلة مع انخفاض الحجوزات الفندقية إلى النصف.

ولا يقتصر الأمر على الخسائر الاقتصادية، إذ أظهرت معطيات نُقلت عن مراكز الدعم النفسي في

إسرائيل ارتفاع نسبة المتوجهين إليها بنسبة ١٠٠٪، في تشرين الأول / أكتوبر المنصرم، والذين "يتحسس غالبيتهم من هواجس عمليات الطعن والعداء والكراهية". وقالت معلقة القناة الثانية الإسرائيلية، في هذا الشأن، إن من يستقلون المواصلات العامة "أصبحوا طوال الوقت ينظرون في وجوه بعضهم، خشية من أن يكون بينهم فلسطيني مسلح بسكين". وبحسب القناة الثانية، فقد كشف استطلاع أجره معهد الأبحاث "ديجيم"، أن نحو ٨٠٪ من الإسرائيليين لا يشعرون بالأمان مع تزايد عمليات الطعن في مدن الضفة الغربية وأراضي ٤٨، في حين أن نسبة تغيب الإسرائيليين عن أعمالهم تجاوزت الحد الأعلى منذ ٣٠ عاماً. وقدرت شرطة الاحتلال استقبال ٣٠,٠٠٠ اتصال يومياً من إسرائيليين للتبليغ عن اشتباه في عمليات.

وفسرت القناة الإسرائيلية هذه الأوضاع بالقول إن "التهديد يأتي من الداخل هذه المرة، من المدن التي نسكنها والأماكن التي نتسوق فيها، فهي صدمة وطنية للإسرائيليين"، وهو ما دفع الوزراء ورؤساء البلديات إلى دعوة المستوطنين إلى الخروج بأسلحتهم، وقد سُجّلت زيادة في نسبة الإقبال على شراء الأسلحة بنسبة ٥٠٪، ووصل الأمر بطلاب المدارس اليهودية إلى حمل السكاكين وغاز الفلفل وأدوات قتال أخرى في حقائبهم، الأمر الذي أوجد حالة تخوف من ارتفاع مستوى الجريمة في المجتمع الإسرائيلي وعدم الشعور بالأمان (موقع شبكة "قدس"، ٢١/١٠/٢٠١٥).

## مسار جديد في الصراع

على الجانب الفلسطيني، يبدو كل ما سبق مظاهر تترتب على شق مسار جديد في الصراع يقلب المعادلة: ما بين سعي إسرائيلي لكي الوعي الفلسطيني بقدرة الفلسطينيين على الصمود والمقاومة من خلال التوحش في استخدام القوة القاتلة التي ظهرت في ثلاث حروب ضد قطاع غزة، وعمليات القمع والقتل في الضفة الغربية - كما حدث في حرق عائلة دوابشة في قرية دوما قرب نابلس - وبين فعل فلسطيني مقاوم يحقق اختراقاً في كي الوعي الاستعماري وإجباره على التسليم بعجز أحدث آلات الحرب عن مواجهة أو حتى التنبؤ بقرار يتخذه فلسطيني في لحظة ما بتنفيذ عملية طعن أو دهس.

وهذا المسار الذي شهدته الموجة الانتفاضية الأخيرة يعكس تطور أشكال جديدة من العمل السياسي والكفاحي خارج نطاق الممارسة السياسية اليومية للمؤسسة الفلسطينية الرسمية والحزبية. إنه يعبر عن شكل سياسي جديد في الفعل المقاوم برزت أولى أشكاله - ما بعد توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة وتراجع مكانة منظمة التحرير ودورها - في حركة المقاطعة ولجان الدفاع عن العودة ولجان مقاومة الجدار والاستيطان والحراكات الشبابية وبرامج العمل التشاركية بين المجموعات الشبابية في الضفة والقطاع وأراضي ٤٨ في التصدي لمخططات التهجير القسري في النقب وفي جنوب الضفة الغربية والأغوار، إلى جانب سلسلة واسعة من أشكال التعبير عن الرأي والهوية في الرواية والشعر والموسيقى والغناء وسائر التعبيرات الثقافية والفنية الأخرى في مختلف التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وفي الشتات.

لعل هذا ما يفسر عجز المؤسسة الرسمية والحركة الوطنية التقليدية بفكرهما السياسي وأشكال عملهما تحت سقف العلاقة التي رسختها مرحلة أوسلو مع نظام السيطرة الاستعمارية الاستيطانية العنصرية، عن إدراك السياق الذي تندرج فيه الموجة الانتفاضية التي يتصدرها جيل شاب يعمل

خارج نطاق هذه العلاقة الاستعمارية، بل يتمرد عليها، إلى الحد الذي لم يستقر فيه الفكر السياسي الفلسطيني التقليدي على توصيف موحد لما يحدث منذ ثلاثة أشهر، سواء أكان هبة، أم مقاومة شعبية، أم انتفاضة، أم ثورة، إلخ..

في نهاية المطاف، هذه هو المقصود على وجه التحديد بالفجوة القائمة بين المنخرطين في الفعل المقاوم في الميدان من جهة، والسلطة والفصائل من جهة أخرى، إذ يسعى الميدان اليوم لإعادة تحديد العلاقة مع النظام الاستعماري انطلاقاً من استعادة مكانة القضية الفلسطينية بصفتها قضية تحرر وطني، أي أنه يعيد بناء إطار الصراع التحرري بمعزل عن الإخفاق الذي انتهى إليه اعتماد إطار الصراع القائم على أساس "حل الدولتين" بصفته إطاراً قائماً على "التفاهم" عبر المفاوضات مع نظام السيطرة الاستعماري الاستيطاني، وليس النضال من أجل هزيمته وتفكيكه. لذلك، لم ينتظر جيل الشباب صدور ما عُرف باسم توصيات اللجنة السياسية المنبثقة عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بشأن تحديد العلاقة مع إسرائيل، والتي لم يتم اطلاق الرأي العام الفلسطيني عليها أصلاً، على الرغم من أنها تحولت إلى قرارات بعد مصادقة اللجنة التنفيذية عليها، ونُشرت مقتطفات منها في وسائل الإعلام المحلية (انظر صحيفة "الأيام" الفلسطينية، ٢٢/١١/٢٠١٥).

وهذه القرارات ستبقى مرهونة بمتوالية من الإجراءات التي بدأت اللجنة التنفيذية بإعادتها إلى اللجنة السياسية لدراسة آليات تنفيذها، ثم رفعها مجدداً، وربما عرضها على لجنة المتابعة الوزارية العربية المنبثقة عن مجلس الجامعة العربية للحصول على مباركتها، في عملية يعتقد مراقبون أنها تهدف إلى إضاعة مزيد من الوقت تحت غطاء خطاب المواجهة والتهديد اللفظي، بالتزامن مع تزويد المحكمة الجنائية الدولية بمزيد من الملفات بشأن الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية من دون بذل جهد حقيقي يقرب أجل التقدم بدعاوى إلى المحكمة، ومع تصريحات عن طلب استحداث نظام لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من دون بلورة تصور محدد يتضمنه قرار يقدم إلى أي من هيئات الأمم المتحدة، مع بذل جهود لإقناع فرنسا بالتقدم مجدداً بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يتضمن جدولاً زمنياً لإطلاق المفاوضات.

يبدو ذلك كله أقرب إلى طحن الهواء، مع تأجيل الاستحقاقات الأهم المتمثلة في إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية ووضع استراتيجية وطنية موحدة كفيلة بدعم الفعل الشعبي المقاوم وتنظيمه وتطويره إلى مستوى انتفاضة شاملة ذات أهداف وشعارات وأشكال نضال متوافق عليها. وهي عملية قد تتطور في النهاية في اتجاه كسر احتكار السياسة من طرف المؤسسات الرسمية والحزبية، عبر تحديد أهداف وشعارات وتكتيكات، وتشكيل قيادة موحدة للفعل الانتفاضي خارج إطار المنظومة الرسمية والحزبية التقليدية إذا ما اختارت هذه الأخيرة البقاء خلف الحالة الشعبوية المتصاعدة على إيقاع التصعيد الإسرائيلي والتوسع في عمليات العقاب الجماعي التي تدفع مزيداً من القطاعات والفئات الاجتماعية إلى الانخراط في الفعل الشعبي المقاوم. ■

خ. ش.